

صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ  
عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى  
بِالْأُنْثَى فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَإِذَا بَاعَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَّى  
إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى  
بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٨﴾ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ  
يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧٩﴾ كُتِبَ عَلَيْكُمْ

المعنى الإجمالي (178-179):

هذه الآية نزلت في حين من العرب كان أحد الحيين يرى أنه أشرف من الآخر، فلذا يقتل الحر بالعبد، والرجل بالمرأة تطاولاً وكبرياء، فحدث بين الحيين قتل وهم في الإسلام، فشكوا ذلك إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فنزلت هذه الآية تبطل ذحل الجاهلية وتقرر مبدأ العدل والمساواة في الإسلام فقال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ

**وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى** ، فلا يقتل بالرجل رجلاً، ولا بالمرأة رجلاً ولا امرأتان ولا بالعبد

حر ولا عبدان.

فمن تنازل له أخوه وهو ولي الدم عن القصاص إلى الدية أو العفو مطلقاً فليتبع ذلك ولا يقل: لا أقبل إلا القصاص، بل عليه أن يقبل ما عفا عنه أخوه له من قصاص أو دية أو عفو، وليطلب ولي الدم الدية بالرفق والأدب، وليؤد القاتل الدية بإحسان بحيث لا يماطل ولا ينقص منه شيئاً.

ثم ذكر تعالى منته على المسلمين حيث وسع عليهم في هذه المسألة فجعل ولي الدم مخيراً بين ثلاثة: العفو، أو الدية، أو القود "القصاص" في حين أن اليهود كان مفروضاً عليهم القصاص فقط، والنصارى الدية فقط، وأخبر تعالى بحكم أخير في هذه القصة، وهو أن من أخذ الدية وعفا عن القتل ثم تراجع وقتل فقال: **{فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ}** . واختلف في هذا العذاب

الأليم هل هو عذاب الدنيا، أو هو عذاب الآخرة، ومن هنا قال مالك والشافعي: حكم هذا المعتدي كحكم القاتل ابتداءً إن عفي عنه قبل، وإن طولب بالقود أو الدية أعطى، وقال آخرون: ترد منه الدية ويترك لأمر الله، وقال عمر بن العزيز -رحمه الله-: يرد أمره إلى الإمام يحكم فيه يحقق المصلحة العامة. ثم أخبر تعالى: أن في القصاص الذي شرع لنا، وكتبه علينا مع التخفيف حياة عظيمة لما فيه من الكف عن إزهاق الأرواح وسفك الدماء، فقال تعالى: **{وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ**

**حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ}** .

وَقَوْلُهُ {أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ} أَي وَجَّهَ سَمْعَهُ وَأَصْغَى حَاسَّةَ سَمْعِهِ إِلَى مَا يُقَالُ لَهُ وَهَذَا شَرْطُ التَّأَثُّرِ بِالْكَلَامِ.

وَقَوْلُهُ {وَهُوَ شَهِيدٌ} أَي شَاهدُ الْقَلْبِ حَاضِرٌ غَيْرُ غَائِبٍ.

قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: اسْتَمَعَ كِتَابُ اللَّهِ وَهُوَ شَاهدُ الْقَلْبِ، وَالْفَهْمُ لَيْسَ بِغَافِلٍ وَلَا سَاهٍ، وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَنَاعِ مِنْ حُصُولِ التَّأَثُّرِ، وَهُوَ سَهُوُ الْقَلْبِ وَغَيْبَتُهُ عَنِ تَعَقُّلِ مَا يُقَالُ لَهُ، وَالنَّظَرُ فِيهِ وَتَأَمُّلُهُ.

فَإِذَا حَصَلَ الْمُؤَثَّرُ -- وَهُوَ الْقُرْآنُ --، وَالْمَحَلُّ الْقَابِلُ -- وَهُوَ الْقَلْبُ

الْحَيُّ --، وَوَجَدَ الشَّرْطَ -- وَهُوَ الْإِصْغَاءُ --، وَانْتَفَى الْمَنَاعُ -- وَهُوَ

اِسْتِغْثَالُ الْقَلْبِ وَذَهْوُ لَهُ عَنْ مَعْنَى الْخُطَابِ وَانْصِرَافُهُ عَنْهُ إِلَى شَيْءٍ

آخِرٍ -- حَصَلَ الْأَثَرُ وَهُوَ الْإِنْتِفَاعُ وَالتَّذَكُّرُ.

79 - وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ سُعْبَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: "قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ -

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: **خُذِ الْإِدَاوَةَ، فَإِنْ طَلَّقَ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي، فَقَضَى**

**حَاجَتَهُ" مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ**

ما يؤخذ من الحديث:

1- استحبابُ البعد والتواري عن الناس، عند إرادة قضاء الحاجة.

2- أما سِرُّ العورة عن الناس فواجب؛ **لتحريم** كشفها إلا في مواضع خاصة.

3- استحبابُ إعدادِ إداوة طهارة الإنسان عند إرادته قضاء الحاجة؛ ليقطَعَ الخارج عنه بدون طلبه، بعدي الفراغ من قضاء الحاجة.

4- **جوازُ** الاختصار في الاستنجاء على الماء دون الحجارة؛ فلم يذكر في الحديث إلا الإداوة، ولو كان هناك حجارة، لذكرها.

5- **جوازُ** الاستعانة بغيره على إحضار أدوات طهارته، وتقريبها منه.

6- **جوازُ** اتخاذ الخادم ولو كان حرًا.

7- **حياءُ النبي** -صلى الله عليه وسلم- وكَمَالُ خُلُقِهِ، وبعده عما يَسْتَحْيَا منه، وهو قدوةٌ لكلِّ مسلم -صلى الله عليه وسلم-.